

ونقلها الى الوثائق العمالية . تبقى مسألة التأمين على الوثائق ، وترى سلطات العدو انه لا لزوم له « على ماذا نؤمن ونحن نتعامل مع مادة لا يمكن تعويضها؟ » (٤).

والاجراءات المتعلقة بالاتلاف معقدة نوعا ما ( حفظا للمصلحة ١٠٠ ) . فقد عمد واخمو القانون الى تجنب الاتلاف الاعتبائي للوثائق ، وذلك بغرض الرقابة المشددة ، ونشر قوائم الوثائق العامة والخاصة ، ولكن التجربة اظهرت ان هذه الاجراءات يمكن ان تبسط ، واعد مشروع تعديل قانوني بهذا الصدد ، وتتبع مديرية الوثائق لرئاسة الوزارة كما تقدم ، ويحتل مديرها مرتبة مدير عام في الدولة ، وتعتبر الوثائق الخاضعة لمراقبته تحت السلطة الادارية للمؤسسات التي انشأتها او تولها .

وتحتفظ وثائق الدولة بجميع الوثائق التي خلفتها الادارات السابقة للفلسطين ، وخصوصا ملفات الانتداب البريطاني التي لم تلتف أو تنقل عند مغادرة البريطانيين للفلسطين ، وتودع جميع وزارات الدولة ومكاتب رئيس الدولة ، والمجلس ، والمحاكم ، ووثائقها في مديرية الوثائق عندما لا تعود بحاجة اليها في الاعمال الرسمية ، على ان تكون لها قيمة تاريخية تبرر حفظها في مديرية الوثائق بشكل دائم ، وجميع المؤسسات المتعلقة بالدفاع الوطني تودع محفوظاتها في وثائق ما يسمى بجيش الدفاع الاسرائيلي التي تعتبر جزءا من وثائق الدولة . وبين الاشياء الهامة التي تم الحصول عليها خلال السنين العشر الواقعة بين ١٩٥١ - ١٩٦١ ، يحسن الغنويه بالاشياء التالية بصورة خاصة :  
١ - ملفات محاكمة ايخن ( بما في ذلك المستمسكات الوثائقية التي استندت اليها المحكمة ) والشريط السينمائي المتعلق باجراءات المحكمة ، بالصوت والصورة ، ( اودعت وثائق الدولة ) ٢٠ -  
الوثائق الخاصة لحوالي ( ١٥٠ ) شخصية ساهمت في الحركة الصهيونية ( حصلت عليها الوثائق الصهيونية المركزية ) ٣ - القسم الهام من وثائق ٨٠٠ هيئة يهودية طردها النازيون من المانيا والنمسا ، بما فيها تلك التي كانت توجد في فيينا ، و وورمز ، وكونيغسبرغ ، وهامبورغ ، وهالبر شتادت ( نقلت الى الوثائق التاريخية اليهودية العامة ) .

وقد أخذت حركة الوثائق طابعا نشيطا جدا افناء امداد مديرياتها بوثائق محاكمة ايخن ، خصوصا

الرسمية التي لم يكن لها مديرية خاصة قبل التقسيم ، وقد اودع الجهاز التنفيذي الصهيوني ( الذي خدم كجهاز نصف رسمي ) أوراقه في ( الوثائق الصهيونية المركزية في القدس ) ، ولديها اكبر مستودع للوثائق في فلسطين المحتلة ، كما ان الوثائق العامة للتاريخ اليهودي التي استمها الجمعية التاريخية الاسرائيلية جمعت ووثائق المجتمعات اليهودية الاوروبية ، الا ان هذين المستودعين لا يمثلان الا قطاعا واحدا من حياة اليهود ، ويفتقران الى الوثائق الخاصة ، كوثائق الاشخاص الذين لعبوا دورا في الحركة الصهيونية ، بل ووثائق ابن الشارع ومراسلاته وأوراقه . ويقول المسؤول عن وثائق العدو « يجب عدم استعمال القسر ، بل يمكن بالتعاون ، والاتقاع ، الحصول على مثل هذه الوثائق » (٥) ، وقد أمكن فعلا جمع الاف الملفات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ، والشخصيات التي كان لها دور بارز في الحياة العامة والحركة الثقافية ، أما الوثائق التي بقيت في حوزة اصحابها فقد خول القانون مجلس الوثائق الاملى ، ورئيسه ( المدير العام للوثائق ) بعض الاشراف عليها ، بحيث أوجب على الفرد ان يسجل الوثائق الموجودة في حوزته في السجل الوطني للوثائق دون اعطاء الحق لاي كان بمطالعتها او استخدامها الا اذا سمح هو ( اي الملك ) بذلك . « ولم تشتر مديرية وثائق الدولة اية مجموعة وثائقية ، بل كان يكتفي اقتناع المالك بانه لشرف كبير له ولإجداده ان يسلم الوثائق التي بحوزته الى مديريات الوثائق ، لان هذا يحفظ ذكراهم بشكل افضل بكثير من نصب من الحجر » (٦) .

كذلك وضعت وثائق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية تحت مراقبة مدير الوثائق ، على ان تحفظ على حدة وثائق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت من قبل الدولة او ساعدت الدولة على تشكيلها ، ولكن يجب ان تسجل في سجل الوثائق الخاصة ، كما يشرف مدير الوثائق أيضا على وثائق الاتحادات التجارية ، وهي هامة جدا باعتبارها قوة ذات تأثير في الدولة تساهم في المشاريع العمرانية والتعاونية وانشاء المصانع الكبيرة ، ولها مديرية خاصة لوثائقها ، وقد عمد السكرتير العام لهذه الاتحادات التجارية ، الى تأليف لجنة خاصة مهمتها تحري حالة الوثائق في مختلف المؤسسات المالية ، والتنسيق فيما بينها